كتاب قرأته:
الفَقْرُ والفَسَادُ في العَالَمِ العَرَبِيّ

بانة العقاد

لمؤلفه سمير التنّير، دار السّاقي للنشر، بيروت، ٢٠٠٩

لقد صدقَ أجدادُنا عندما قالوا: تستطيع أن تكذُبَ على بعض الناس بعضَ الوقت، ولكنّك لن تستطيعَ أن تكذُبَ على كُلّ الناس كُلَّ الوقت، حتى لو أقمتَ علَى حراسة هذا الكذب الدبّابات والمدافع والمتاريس!

تناولت في هذا العدد قضيّتي ـ الفقر والفساد ـ في عالمنا العربيّ للدكتور سمير التنّير الذي سبَقَ له العمل في معهد الإنماء العَربي كرئيس لقسم الدراسات الاقتصاديّة، وحاليّاً خبير لدى الأمم المتّحدة، صدر له عدّة كتب في مجال التنمية الاقتصاديّة، وفي هذا الكتاب يُعالج العلاقة الجدليّة بين ظاهرتي الفقر والبطالة اللّتين تعُمّان العالم وخاصّةً البُلدان النامية، ويعرض أشكال الفساد وارتباط هذه الظاهرة بانتشارِ الفقر.

إذاً لِنَرى معاً كيف سلك الكاتب أغوار دفّتي كتابه في مُحاولةٍ منه لتعريفِ الفساد الذي ما إنِ انتهى إليه بنتائجِ العولمة. لقد تطرّق بين الصّفحات إلى عناوين كثيرة، مُتضمنةً الفساد وآليّاته ثم نتائجه السياسيّة والاقتصاديّة، وارتباطه بالمال، لينتقل حثيثاً فيما بعد إلى ثُنائيّة البطالة والفقر وجغرافيّته في وطننا العَربيّ مع أسبابِ انتشاره، واستراتيجيّة مُحاربته، مُسترقاً أحداقَنا وعقولَنا نحو هجرة الأدمغة للخارج، مُشيراً إلى الهجرة اللُّبنانيّة بأحداثها ووقائعها، ليقفَ بنا في هذا البحر على شواطئ الاقتصاد العالميّ والعَربيّ، مُحكماً تثبيتَ القارب بالحديثِ عن أسعار النفط، وارتفاع اليورو، ثم أخيراً عن العولمة.

الفَسَاد ورؤيتُهُ عند الكَاتِب:

إنّ الفساد ظاهرة اقتصاديّة واجتماعيّة وسياسيّة تُوجد في كُلّ دول العالم، وأمره مُتفشيّاً في دول العالم الثالث، حيثُ يتمّ الوصول للحُكم بطرق غير مشروعة، ويتلخّص في قيام السياسيينّ باستغلال مراكزهم من أجل المصلحة الخاصّة.

وهو يحصل في خطوط التماس بين القطّاعين العام والخاص، وقد دخل باب العمولات الكُبرى والنسب المئويّة والتسهيلات حتى أصبح من سمات **الاقتصاد الحُرّ**!

يرى الكاتب أنّ الفساد موجود في كُلّ مكان، فمكانه لا يقتصر على وجوده في الأنظمة السياسيّة، بل حتى إنّ وجوده يكمُن في الجمهوريّات الديمقراطيّة نفسها، وفي النُظُم الاقتصاديّة المُختلفة، وأنّه قد تفاقم مع تصاعُد سياسة الانفتاح الاقتصادي كحركة الأموال، وغسل الأموال المتّصلة بالجريمة المنظّمة، كُلّ هذا تسبّب في إعاقة النمو وتخريب التنمية على المستوى الاقتصادي مُنعكساً بذلك على الوضع الاجتماعي.

كما يرى أنّه ينبعثُ من ضعفِ السلطة السياسيّة وإغفال بعض القوانين، ويجب على الدول التي تعتمد على الثروات الطبيعيّة أن تتّسم بالشفافيّة في إعطاء معلومات مُفصّلة عن الثروات في مُختلف مراحل الإنتاج والتصدير.

وتُعَرّف مُنظّمة الشفافيّة العالميّة الفساد بأنّه: استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصّة.

أمّا في **تعريف البنك الدولي** فهو إساءة استعمال الوظيفة العامّة للكسب الخاص، فالفساد يحدُث عادةً عندما يقوم موظّف بقبول أو طلب ابتزاز أو رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمنافسة عامّة، كما يتُمّ عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات أو إجراءات عامّة للتغلّب على مُنافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية. كما يُمكن للفساد أن يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامّة من دون اللّجوء إلى الرّشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مُباشرةً.

وهُنا يبينّ الكاتب آليّتين من آليّات الفساد أوّلها **آليّة دفع الرّشوة** والعمولة إلى الموظّفين والمسؤولين في الحكومة وفي القطّاعين العام والخاص مباشرةً لتسهيل عقد الصفقات وتدبير الأمور.

أمّا الثانية فهي **الرّشوة المُقنّعة** في شكل وضع اليد على المال العام والحصول على مواقع متقدّمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي وهذه كظاهرة مُنتشرة كثيراً في البلاد العربيّة.

يُسمّي الكاتب هذا النوع من الفساد **بالفساد الصّغير**، ويقول أنّ الفساد الكبير هو أمر مُرتبط بالصفقات الكُبرى في المُقاولات وتجارة السّلاح والحصول على توكيلات الشركات العالميّة.

ويُتوّه الكاتب على حقيقة أنّ الفساد السياسيّ أخطر من الفساد الاقتصاديّ بكثير، لأنّه مُرتبط بتفصيل قوانين الانتخابات وتمويل حملات إعلاميّة تضمن لبعض السياسيينّ الاستيلاء دون وجه حقّ على مناصب حكوميّة رفيعة لا يستحقّونها لانعدام المواهب القياديّة لديهم.

ثم إنّ الخصخصة التي تندرج تحت مُسمّى **الفساد الكبير** الذي يتسرّب إلى الجسم القضائي المُؤتمَن على إعادة الحقوق وضمان العدالة، أدّت إلى ظهور نوع جديد من الفساد وهو التوجّه لبيع أملاك الدولة بواسطة المسؤولين الحكوميين لتحقيق المصالح الشخصيّة.

تُعدّ الرّشوة أهمّ آليّة للفساد، وتتعدّد أنواعها وفي مُقدّمتها تلك التي تُدفع من أجل الحصول على منفعة حكوميّة تبرُز في حالات المُناقصات والمزادات بغرض الفوز بها، وفي النواحي الماليّة والفنيّة من حيث المواصفات، وفي حالة بيع المُؤسّسات الحكوميّة لبعض السلع والخدمات تتّسع فرص الفساد، وتُدفع الرُّشى مقابل الحصول على الائتمان، وأسعار الصّرف المُتعدّدة تُوفّر الحوافز لدفع الرُّشى من أجل الحصول على النّقد الأجنبي بأسعار تقلّ عن أسعار السوق.

وهل يجب إلقاء اللّوم دوماً على الفاسدين والمجرمين؟؟

طبعاً لا، لأنّ قضيّة الفساد أكبر من ذلك بكثير، وهي تتعلّق بعمليّة مدروسة ومُخطّط لها مُسبقاً.

يُؤكّد الكاتب ذلك في العودة إلى تاريخ الرأسماليّة الذي ارتبط بعمليّات النّهب الكُبرى لثروات البُلدان المُستعمَرة في الخارج، وعمليّة استغلال العمّال في الداخل وتشغيل النساء والأطفال في ظروف عمل سيّئة للغاية.

وكان في تحليل الحقائق والوقائع فيما يتعلّق بآليّات تراكم رأس المال والثروات الطائلة التي قامت أساساً على النّهب والإجرام ولم تتم تلقائيّاً وعفواً بل كان مُخطّط لها بعناية واحتراف.

يذكُر الكاتب أنّ الفساد اليوم يتركّز تحتَ عباءة **العَولمة**، وهو في العمليّات السريّة التي تقوم به الشركات المُتعدّدة الجنسيّة، ومُنظّمات الجريمة والمافيات، وفي استخدام المال الفاسد كأساس لإجراء تغييرات في بُنية الدولة وقلب المعادلات السياسيّة.

ثم يذكُر نجاح أميركا والدول الأوروبيّة بترويج برامج المؤسّسات الدوليّة في الخصخصة والتحوّل إلى **الاقتصاد الحُرّ واقتصاد السوق.**

ويُشير أيضاً إلى ظاهرة "**بيزنس حرب**" في العراق، حيثُ أظهرت الوقائع العلاقة المشتبه فيها بين الصناعات العسكريّة والبيوت الماليّة والمؤسّسات الإعلاميّة وشركات المقاولات في أميركا، وخصوصاً شركة "**هالبيرتون**" النفطيّة.

إنّ العلاقة بين السلطة والثروة أمر معروف منذ زمن، ولكنّ الفساد هو القاسم المُشترك بينهما، كما أنّ الكاتب قد أسهب عن عمليّات النّهب التي حدثت في مصر، حيثُ ضاع بها مبالغ مذهلة من مُدخّرات المصريين الذين عملوا في الخارج.

وكما يُشير أيضاً إلى دراسة متخصّصة استخدمت **فنون الانحدار** Panel Regression تُؤكّد على وجود علاقة قويّة بين نسبة الإنفاق العسكري والفساد.

إنّ الفساد أيضاً يؤدّي إلى نتائج سياسيّة واقتصاديّة خطيرة، منها الانخفاض في مستوى الأداء الحكومي، وأجواء من عدم الثقة والإحساس بالظلم، وإلى تفويض الشرعيّة السياسيّة للدولة، إنّ انتشاره لا يؤدّي إلى إضعاف موقف الدولة في الداخل فقط، بل يُضعف موقفها الخارجي أيضاً، وإنّ العقود التي تبحثها الدولة مع الشركات والمقاولين تحمل في طيّاتها كلّ ألاعيب الغش.

والتسبّب في إضعاف الدولة وهيبتها من النتائج السياسيّة الأولى للفساد، والحكم على مدى قوة أو ضعف الدولة يُمكن له أن يتبينّ أوّلاً من مدى الغموض أو الشفافيّة في معاملات الدولة الاقتصاديّة، وثانياً من خلال مدى اتّباع الإجراءات والنظم الموضوعة في التعيينات، وثالثاً من قصور أجهزة الرقابة أو فاعليّتها.

يُنوّه الكاتب أنّ الفساد لا يعوق الاستثمار فحسب، وإنّما يعوق التنمية الاقتصاديّة أيضاً ويرفع من كلفتها، ومقولة أنّ أموال الفساد يُمكن أن تُستخدم في الاستهلاك والاستثمار هي خاطئة كليّاً، لأنّ المرتشين يطلبون من الشركات وضع عمولاتهم في حسابات خاصّة في الخارج. أمّا ما يُنفق في الداخل فلا يعدو كونه استهلاكيّاً تفاخريّاً وتبذيريّاً.

ثم إنّ اعتبار بعض الموظّفين أنّ **الرّشوة** تُعدّ بمثابة الصدقة ثقافة خطيرة على المجتمع.

يُتابع الكاتب فيعرّف الفساد السّياسي أنّه إساءة استخدام السلطة من قبل القادة السياسيينّ من أجل تحقيق الربح الخاص ومن أجل زيادة قوّتهم وثروتهم.

وهذا النوع من الفساد يشمل مجموعة من الجرائم ولا يحتاج إلى دفع المال مُباشرةً، لأنّه يتّخذ شكل **تجارة النفوذ**، لمنح الأفضليّات التي تسمّم الحياة السياسيّة والديمقراطيّة.

ومن الصعب إثبات تهم الفساد على القادة السياسيينّ وإدانتهم، فقد يترك بعضهم منصبه الرسمي، أو قد يُتوفّى قبل أن تظهر جرائمه إلى العلن.

ومن إجراءات الحدّ منه الرقابة الشعبيّة المؤثّرة على السياسيينّ وعلى الأحزاب السياسيّة، وكذلك دعوة الأحزاب السياسيّة لتنظيف صفوفها من الانتهازيينّ الذين ينضمّون إليها بغرض تحقيق مصالحهم الخاصّة.

إنّ الفساد في البُلدان النامية يُهدّد مناعة الديمقراطيّة ويُعرّضها للأخطار وفُقدان الفاعليّة على الرغم من تعالي الصيحات في طلب العدالة، كما يترك آثاره أيضاً على رجال الأعمال، حيثُ تلعب التبرّعات والرّشى للسياسيينّ دور كبير في الفساد السياسي تاركاً نتائجه الوخيمة على الاقتصاد، ويُعدّ أيضاً تهديداً لحقوق الإنسان، وذلك بمنعه العدالة من أخذ مجراها.

يدعو الكاتب إلى توضيح مسألة التمويل السياسي إذ لا بُدّ من وجود العقبات الكثيرة والموانع للتحقّق من وجهة نظر صرف الأموال، والجهة التي تتوجّه إليها، فيُنبّه إلى ضرورة وضع القوانين والقواعد الجديدة لكيفيّة تصريفها وذلك بالاستعانة بسلسة القوانين والإجراءات التي طبّقتها الدول المتقدّمة، كلّ هذا يجب أن يكون تحت توخّي الشفافيّة التامّة بشأن المال السياسي، ثم أشار إلى أنّ الإعلان عن الأموال يجب أن يتّبعه الفرض، لأنّ هناك وسائل عديدة للتهرّب وإخفاء الحقائق، ثم مراقبة القطّاع الخاص.

إنّ فرض تطبيق القوانين واجب على السلطات، وتطبيق القوانين فيما يخصّ المال السياسي صعب التحقيق إذا لم يُلازمه الفرض الذي يمنع وحده المال السياسي، ولتحقيقه لا بُدّ من إنشاء دوائر مراقبة، وجهاز قضائي تلازمه الإرادة السياسيّة.

إنّ التمويل السياسي والفساد مُنفصلان من حيثُ **المبدأ**، لكن عندما يختلط الأمران فإنّ الفساد يبُرز حتماً.

جُغرافيّة الفَقْر في وطننا العَربيّ:

إنّ مواجهة البُلدان العربيّة اليوم لبعض المشاكل الاقتصاديّة والاجتماعيّة يُعدّ من موروثات القرن العشرين، وظاهرة الفقر تتصدّر المشهد الاجتماعي مُترافقةً بفجوة اللامساواة بين الفقراء والأغنياء.

والسّبب لهذه الظاهرة يكمُن في تخلّي كثير من البُلدان العربيّة عن دولة الرعاية الاجتماعيّة، تبعاً لوصفات الصندوق الدولي والبنك الدولي التي نفّذتها معظم البُلدان العربيّة وأدّت إلى زيادة أفراد المجتمع الذين يُمكن تصنيفهم تحت خطّ الفقر.

وإنّ السياسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي اعتمدتها معظم البُلدان العربيّة لم تساهم إلاّ في تعميق ظاهرة الفقر، بل أصبحت البيئة الحاضنة للسياسات الاقتصاديّة الخارجيّة التي ساعدت في تنامي ظاهرة الفقر، وإنّ نصيب الفرد من النّاتج المحلّي الإجمالي في بداية السبعينيّات كان أكبر من المستوى الذي بلغه في التسعينيّات.

تعريفُ الفَقْر:

لقد **عُرّف الفقر** بأنّه الحالة التي لا يستطيع فيها الفرد الحصول على حدّ أدنى مقبول من الرّفاه الإنسانيّ.

ثم جاء تعريف **أمارتيا سن** Amartya Sen ويُعدّ التعريف الأكثر شمولاً، إذ أنّ الفقر حسب اعتقاده يتألّف من توليفة من الأفعال والحالات تتفاوت من مُتغيّرات أوليّة مثل جودة التغذية إلى أمور مركّبة مثل احترام الذات، ومن ثم فإنّ الفقر لا يعني انخفاض الدخل في حدّ ذاته ولكن عدم وفاء الدخل بالنشاطات والتوظيفات التي تتولّد منها القدرة الإنسانيّة للفرد.

من التغيّرات المهمة التي شهدها العالم في النصف الثاني من القرن العشرين على الصعيد الاقتصادي كان من نتيجتها تنامي اللامساواة في توزيع الثروة، وذلك لمصلحة رأس المال دون العمل المتمثّل بالأجر.

وعندما أخذ الكاتب بالمقارنة بين الدول المتقدّمة والنامية من حيثُ الدخل بين الأعوام ١٩٥٠–١٩٩٩ رأى أنّ البُلدان النامية منخفضة الدخل والتي تُعدّ ٦٧ بالمئة من سكان العالم، قد حصلت على ١٥ بالمئة فقط من الناتج العالمي وذلك عام ١٩٩٩. وأنّ السكّان في البُلدان المتقدّمة يُؤلّفون ١٤.٩ من سكّان العالم، في حين رأى أنّ النسبة الباقية ٨٦.١ بالمئة هم سكّان البُلدان المنخفضة الدخل. إنّ التطورّات الاقتصاديّة الحاليّة أيضاً تشير إلى اتّساع الفرق بين مستويات المعيشة في البُلدان الرأسماليّة مرتفعة الدخل والبُلدان النامية منخفضة الدخل. وفي آخر عقدين من القرن المنصرم الذي شهد ارتفاع نشاطات اقتصاد العولمة، اتّسعت اللامساواة في المقدرة الشرائيّة لأفراد المجتمع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقارنةً بالبُلدان الأوروبيّة المنضوية إلى منظّمة التعاون والتنمية OECD، وبلغ متوسّط نصيب الفرد في بُلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٩.٧ بالمئة في النصف الثاني من العقد المذكور، ثم إلى ٦.٨ بالمئة في النصف الثاني من عقد التسعينيّات نسبةً إلى نظيره في البُلدان مرتفعة الدخل. ويُشير ذلك كلّه إلى أنّ فجوة متوسّط الدخول بين الدول الأوروبيّة الأغنى ونظيرتها الشرق أوسطيّة كانت آخذة بالاتّساع خلال العقدين الماضيين وليس هناك من أي تغيير في المدى المنظور على كل حال.

إنّ ظاهرة الفقر في الوطن العربيّ كما يقولُ الكاتب **مُمكن تتبّع مساراتها من خلال تتبّع تاريخها**. والفقر ليس له حدود إقليميّة يُحصر فيها، واتّساعه يرجع إلى ندرة الموارد الطبيعيّة، وسياسة الدولة الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي تضع نمط توزيع الثروة بين أفراد المجتمع.

ثم يذكر أنّ الفقر في الوطن العربي يتمركز في المناطق الريفيّة وبذلك تتّسع اللامساواة في القوة الشرائية بين الريف والمدينة، وما تعرف بعض المناطق في الوطن العربي زيادة ظاهرة **الاقتصاد الثُنائي** Dualism التي تُساهم في زيادة الفروق في الدخل بين المدينة والريف.

إنّ توزيع الفقر الجغرافي في وطننا العربي ينتشر بكثرة في البُلدان منخفضة الدخل وهي: السودان والصومال وجيبوتي وموريتانيا واليمن. وينخفض نسبيّاً في البُلدان مرتفعة الدخل **النفطيّة**. وفي البُلدان العربيّة متوسطة الدخل فقد تباين توزيعه.

وفي ظلّ العولمة القادمة رياحها من البُلدان الصناعيّة المتقدّمة سيطرت الطبقة الرأسماليّة العربيّة القليلة العدد نسبيّاً على الحكم في أكثر البلدان العربيّة، وطبقت مبادئ الليبراليّة الجديدة وأفكارها، وبسبب ذلك انقسم المجتمع العربي إلى فئتين الأولى تُسهم في تنمية الاقتصاد العالمي وتنامي احتكاراته، والثانية قاصرة عن تنمية اقتصاداتها المحليّة، وكلا الأكرين يؤديّان في النهاية إلى تفعيل إنتاج آليّات الفقر وتوسيعه.

أسباب انتشار الفقر في الوطن العربيّ:

إنّ أهمّ السياسات المسبّبة للفقر هي السياسة النقديّة من خلال التأثير في سعر الفائدة، ويؤثّر سعر الفائدة في خفض الحوافز المرتبطة بالاستثمار المحلي أو الأجنبي على السواء، ممّا يؤدّي إلى انخفاض الطلب على العمالة.

وتؤدّي بعض السياسات النقديّة أيضاً إلى ارتفاع معدّلات التضخم في العديد من البُلدان العربيّة منخفضة الدخل، مثل السودان واليمن والصومال وموريتانيا، وهذا يُؤثّر بشكل سلبي في خفض القيمة الشرائيّة.

أما السياسات الماليّة فتؤثّر بشكل مباشر وغير مباشر من خلال آليّات توزيع الدخل ومن خلال الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وكما أدّت الأزمات الاقتصاديّة في بعض البلدان العربية إلى هروب رؤوس الأموال الدوليّة، ممّا أسهم في إنتاج الفقر من خلال انخفاض الطلب على العمل، فضلاً عن تدنّي الأجور.

إنّ أسباب انتشار الفقر لا تقتصر على ندرة الموارد الطبيعيّة وعلى السياسات الاقتصاديّة للدولة، بل تشمل أيضاً اتجاهات الاقتصاد العالمي والمتغيّرات الخارجيّة المؤثّرة في ظاهرة الفقر أو في الحدّ منها. والحكومات العربيّة سارعت إلى توسيع حالة الانفتاح الاقتصادي، والتجاوب مع أجواء العولمة التي سادت الاقتصاد العالمي خلال العقدين الماضيين، ومع اتّساعها باتت إزالة الفقر أمراً صعباً جداً.

وإنّ اتّساع ظاهرة الفقر في البلدان العربيّة يعود إلى تبنّي سياسات الليبراليّة الجديدة دون النظر إلى الواقع والتاريخ الاقتصادي لتلك البلدان، وسياسة الليبراليّة الجديدة هي الخلفيّة النظريّة لخطاب المنظّمات الدوليّة المتمثّلة

بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومنظّمة التجارة العالميّة، والتي تحاول أن تنزع من الدولة دورها في تحقيق العدالة الاجتماعيّة.

من وجهة نظر الكاتب أنّ الحل يكمُن في اعتماد **الانتقائيّة** في تطبيق مبادئ العولمة، فليس محتماً على كل اقتصاد عربي اتّباع نظريّات وتوصيات لا تتّفق مع مسار الحياة الاجتماعيّة فيه.

ـ إنّ من خصائص سوق العمل في الوطن العربيّ: زيادة البطالة ونقصاً في العمالة، نتيجة لغياب الآليّات اللازمة لاستيعاب القوى العاملة الجديدة ونتيجة لفائض اليد العاملة القادمة من القطّاعات المنكمشة، مثل القطّاع الزراعي.

ومعدّلات البطالة بين السباب بلغت ٤٨.٩ بالمئة و٣٥.٦١ بالمئة في عُمان وفلسطين بالترتيب. وهنا يتعينّ لفت انتباه الحكومات العربية إلى ضرورة اعتماد تعليم أساسي ملائم واستراتيجيّات مناسبة للتدريب المهني.

وإنّ من الأسباب الرئيسيّة لارتفاع معدلات البطالة في الوطن العربيّ زيادة الدين الداخلي والخارجي، وإلغاء التدابير الرامية إلى حماية الصناعة المحليّة، وانخفاض معدلات النمو في عدد من القطاعات ولا سيّما القطاع الزراعي، وارتفاع معدّلات التضخم وانخفاض النمو الاقتصادي، وانخفاض قيمة الاستثمارات المحليّة والأجنبيّة المباشرة، وإنّ ارتفاع معدلات النمو السكاني في الوطن العربي، وبخاصة في مصر والسعودية واليمن، أدى إلى إشباع الوظائف المحليّة بسرعة، فكان لا بُدّ من إنشاء صناعات جديدة فالتحوّل مثلاً إلى النماذج التكنولوجيّة الاقتصاديّة أساسي لتسخير التكنولوجيا، ولا سيّما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتحقيق التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

استراتيجيّة مُحاربة الفقر في الوطن العربيّ:

إنّ نشاطات المنظمات في الحد من الفقر واللامساواة في البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل، لم تكُن مجدية والسبب الرئيسي هو أنّ تلك المنظمات تتبنّى النظام الرأسمالي في صيغته الجديدة وهي الليبراليّة المنفلتة.

كما أنّ مضامين التوجّهات والسياسات التي تشير المنظّمات الاقتصاديّة الدولية للبلدان النامية باتّباعها تُفضي حتماً إلى الدخول في **اقتصاد العولمة**، وأيضاً فإنّ فرض نماذج للإصلاح من خارج البيئة العربيّة والمحليّة قد يُفضي إلى حدوث تناقض بين ما هو معتاد وتقليدي في الاقتصادات العربيّة وما هو جديد تفرضه آليّات العولمة.

إنّ خفض الفقر في الوطن العربي يتطلّب من البُلدان العربيّة وضع برامج إنمائيّة خاصة تنسجم مع البيئة الاقتصاديّة والثقافيّة المحليّة، والتمسّك بدولة الرعاية الاجتماعيّة، وهذا شرط للانتقال من الاقتصاد التجاري المتخلّف إلى الاقتصاد المتقدّم، وبعد تبنّي ذلك الشرط فمن الأفضل أن يُصار إلى تحسين مناخ الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي.

وفي حال تحقّق آليّات التكامل الاقتصادي العربي فلن تنسجم مع نظريّات المؤسّسات الاقتصاديّة الدوليّة، لأنّ الأهداف الاستراتيجيّة لتلك المؤسّسات (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظّمة التجارة العالميّة) هي فتح القسم الأكبر من العالم أمام الاستثمارات لأغراض التجارة. أمّا التكامل الاقتصادي العربي فيركّز على فتح المجال أمام رؤوس الأموال ليتم انتقالها في المجال العربي أولاً، وإنّ المنظمات الاقتصاديّة الدوليّة فتركز على تراكم رأس المال في البُلدان الصناعيّة التي تتبنّى **الليبراليّة الجديدة**، وتلك النظريّات لا تأخذ مسألة الفقر في البُلدان العربيّة بعين الاعتبار حيثُ تركيزها يبقى على اعتباراتٍ أخرى.

كما أنّ مسألة خفض الفقر في البُلدان العربيّة تتّصل باعتباراتِ خفض الدين العام الخارجي، سيّما في البُلدان منخفضة الدخل.

وإنّ الحاجات الاقتصاديّة في خفض الفقر لا تُفسّر مسألة توقيع القروض مع المؤسّسات النقديّة الدوليّة، بل إنّ مسألة **السلام مع إسرائيل وتأييد السياسة الأميركيّة** هما من العوامل الحاسمة لمنح القروض إلى البُلدان العربيّة، وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي سيعدّل جذريّاً هذه المعادلة غير الملائمة وسيُعطي دفعاً كبيراً جداً لاستراتيجيّة خفض الفقر في الوطن العربي.

وهجرةُ العرب ماذا عنها؟

بغضّ النظر عن الأسباب الكثيرة التي حثّت على الهجرة سواءً أكانت سياسيّة أو اقتصاديّة أو علميّة، يُؤكّد الكاتب أنّ هناك ترابط وثيق ما بين ظاهرتي هجرة العقول والعولمة، لأنّ العولمة التي أدّت إلى تزايد هجرة رأس المال المادي بحثاً عن أكبر عائد استثماري أينما كان، أدّت كذلك إلى تزايد هجرة رأس المال الفكري إلى حيثُ يُتاح له أكبر الفرص لاستثماره.

وبالطبع فإنّ شعور أصحاب الخبرات والكفاءات في الغربة داخل أوطانهم سيضطرّهم للهجرة سعياً وراء ظروف أكثر حريّة وأكثر استقرار، كما أنّ الباحث يحتاج إلى مناخ حُرّ في البحث والتحقيق والابتكار وتعيين المعطيات

وإصدار النتائج، وبعض الأنظمة في الوطن العربي تتعاطى مع الأرقام بحساسيّة شديدة معتقدة أنّها تستهدف نظام الحكم!

فكيف وإن كانت أنظمة دولة ـ البَاحِث أو العَالِم ـ نفسها من تمنع إصدار نتائج الأبحاث والدراسات التي موّلتها خوفاً من أن تُؤثّر نتائج تلك الأبحاث في الوضع السياسي السائد!!!

انهيار الطبقة الوسطى وزوالها:

يذكُر الكاتب أنّ الطبقة الوسطى كانت تُعتبر العمود الفقري في بناء المجتمعات الحديثة، إضافةً إلى أنّها تحمل قيماً اجتماعيّة وأخلاقيّة تتمسّك بها، ومُثُلاً عُليا تقودها.

ويُعتبر المجتمع الغربي البيئة الفُضلى التي أفرزت تلك الطبقة وساعدت على نموّها وازدهارها، ولكن مع حدوث المتغيّرات الاقتصاديّة ازدادت البطالة، وتناقصت فرص العمل والأجور، إلى جانب ارتفاع تكاليف المعيشة لمستويات غير مسبوقة، إلى جانب انتشار **ثقافة الفساد**، والتي أدّت إلى سيادة أفكار وأخلاقيّات كانت تُعتبر منبوذة من المجتمع.

ويخصّ الكاتب العولمة بالذكر أيضاً، فقد تركّزت الثروة في المجتمعات الرأسماليّة بأيدي قلّة من الناس بينما يُعاني الملايين من قسوة الحياة وشظف العيش، إضافةً لذلك هو أنّ أفراد الطبقة الوسطى يلتزمون أنماطاً معيشيّة وأخلاقيّة معيّنة هي لهم على الدوام مصدر فخر واعتزاز.

ينقل لنا الكاتب صورة وأوضاع الطبقة الوسطى في المجتمع الغربي، لينتقل فيما بعد من خلال سرده لملاحظات الخبراء الاقتصاديين وباحثي الغرب في انقسام المجتمع الأمريكي إلى طبقتين هما الطبقة العُليا والطبقة الدنيا، الذي يشبه في ذلك بُلدان أميركا اللاتينيّة.

وكما يذكر الكاتب أنّه في الاقتصاد الجديد طبعاً يقصُد العولمة تُصبح الطبقة العليا هي الرابحة والتي تعمل عمداً على تحويل الطبقة الوسطى والفقيرة في مُجتمعاتها إلى شكل من أشكال الجماعات المُعدّمة والمقهورة في بُلدان العالم الثالث. إنّ هذا الأمر مستمر في المجتمع الأمريكي، وقد أدّى ذلك في انقسامه إلى طبقة عُليا مسيطرة على المال والسلطة السياسيّة، أما باقي السكان فيتحلّون بالمستوى الأدنى، وهذا ما جعل الطبقة الوسطى تنهار وتكاد تزول من المجتمع.

إنّ العولمة أفادت الطبقة الفقيرة بما أتاحت من خدمات تعليميّة وصحيّة، وغنيمة العولمة الكُبرى أيضاً كانت من نصيب الطبقة الغنيّة بما وفّرت من تكديس للثروات الطائلة، أمّا الطبقة الوسطى فلم تحظَ بالفوائد، وأدّى ذلك إلى تدهور دورها الاقتصادي والاجتماعي!

ثم يُطلعنا الكاتب على مقال مُثير للفكر مضمونه تحتَ عُنوان العولمة والطبقة الوسطى المنسيّة Globalization Missing Middle لعالِم الاقتصاد الأميركي جيوفري غاريت وقد نُشر في مجلّة Foreign Affaires

يسترسل الكاتب في فصول كتابه ليتحدّث بخصوص القوى الاقتصاديّة العالميّة الكُبرى،

مُتناولاً في سرده المشكلات التي يُواجهها الاقتصاد الأمريكي بالعجز المتنامي في الميزانيّة الحكوميّة، وانخفاض قيمة الدولار، ثم سبب فشل فريق أميركا الاقتصادي في إجراء الإصلاحات، آخذاً في عين الاعتبار الصين التي تستغلّ ضعف قيمة الدولار لرفع تنافسيّة بضائعها في السوق العالمي، وهذا على عكس البُلدان الآسيويّة التي لا تُوافق على إبقاء الدولار ضعيف أمام العملة الصينيّة، وقد أكمل أطراف سرده بموضوع مُطوّل في حديثه عن النسب المئويّة للنموّ والانتعاش الاقتصادي ومُفارقاته في عدّة دول كاليابان التي تُعدّ كثاني اقتصاد في العالم، ثم ألمانيا كثالث اقتصاد، والاتّحاد الأوروبي، ثم الهند والصين اللّتين تستمدّان قوّتهما الاقتصاديّة من عدد السكان الهائل فيهما، وهذا ما وضعها في مقدّمة الاقتصادات الناشئة.

وأمّا على الصعيد الاقتصادي العربي يُظهر لنا الكاتب خطأ الدول العربيّة وبالأحرى النامية حيثُ تُطبّق داخل نظامها الداخلي نظام الفكر الغربي الرأسمالي المرتكز أساساً على العولمة. إنّ هذا من الأخطاء الفادحة التي تقع فيها الاقتصادات العربيّة لأنّ البُلدان العربيّة يستحيل عليها مواجهة الاحتكارات الكُبرى بسبب تخلّفها الاقتصادي والتقني، والمواجهة المنفردة لها لن تحقّق شيئاً، وقد أشرتُ في فصلٍ سابق أنّ اعتماد الدول العربيّة على هذه الآليّة من أهمّ أسباب نشوء الفقر فيها لذلك فإنّ الحلّ هنا هو في تبنّيها **الانتقائيّة**، وطبعاً كلّ هذا يأتي على خلاف هدف الدول المتقدمة والتي من صالحها تبنّي **العولمة**، لأنّ من أهمّ المعطيات بالنسبة لها هو تحرير تجارة السلع والخدمات، وتحرير انسياب رؤوس الأموال في شكل استثماراتٍ سواءً أكانت مباشرة أو غير مباشرة، ومع ذلك للأسف فإنّ الاقتصاد العربي لا يُمكن أن يعزل نفسه عن البيئة الاقتصاديّة العالميّة، ولهذا أقام بعض شراكات مع تكتُّلات إقليميّة كُبرى.

ثم يتحدّث الكاتب عن أسعار النفط وأسعار الطاقة في الغرب وأشكالها، فمنها المتجدّدة الموجودة في الطبيعة والتقليديّة التي تكوّنت خلال أحقاب طويلة من الزمن.

وبالنسبة لمستقبل الطاقة، فيرى الكاتب أنّ الطاقة في الشمسيّة لن تُشكّل المصدر الرئيسي، بينما الطاقة النوويّة فهي أهمّ مصدر لتزويد الطاقة، وأيضاً النفط الخام.

ومع متابعة السرد ينتقل لموضوع اليورو والاقتصادات العربيّة على أنّ التقدّم الذي حقّقه اليورو بوصفه عملة دوليّة قويّة وناجحة لم يكن نتيجة قرارات سياسيّة، بل بسبب وضع حقّقه اليورو على أسس قوى السوق العالميّة، طبعاً ويُؤكّد الكاتب أنّ قوة الاقتصاد في البلد المصدر لتلك العملة ـ الاتحاد الأوروبي ـ من أهمّ الشروط لاستخدام العملة على نطاق عالمي.

إنّ دخول عملة اليورو إلى كلّ الأسواق العالميّة يرجع إلى الثقل السياسي والاقتصادي للاتّحاد الأوروبي على المستوى العالمي.

لقد ساهم اليورو في الحدّ من هيمنة الدولار الأميركي، ومع قوة ارتباطه الاقتصادي بالدول العربيّة يزداد تأثُّر اقتصاد البُلدان العربيّة بالتغيّرات الحاصلة في قيمته.

يُنوّه الكاتب أنّه يتوجّب على الاقتصاد العربي عند إجراء عمليّاته الاقتصاديّة أن يضع في رأس اهتماماته وجود قطبين تجاريين عملاقين مُتنافسين وهما أميركا والاتّحاد الأوروبي، لأنّ كليهما يسعيان إلى توسيع هيمنتهما الشاملة، بالأخصّ على المنطقة العربيّة.

إنّ منطقة المغرب العربيّ هي الأكثر تعاملاً مع الاتّحاد الأوروبي تاريخياً، ودول الخليج العربيّة تحظى بأهميّة كبيرة لدى الاتّحاد لتمتّعها بأهميّة اقتصاديّة واستراتيجيّة.

ينصح الكاتب الدول العربيّة بربط عملاتها المحليّة بسلة عملات أجنبيّة لتحقيق الاستقرار، لأنّ اقتصار ربط عملتها بالدولار سيؤثّر في احتياطي العملات، وفي التجارة الخارجيّة، والميزانيّة العامة، وفي القروض.

ويختم الدكتور سمير كتابه بفصل العولمة، والعاقل منّا لا يراها إلاّ دسّاً للسمّ في الدسم، ووضّح أنّ لها تفسيرات كثيرة، منها ما يُركز على أنّ العالم بفضلها أصبح أكثر تجانس، وأخرى وصفتها على أنّها عمليّة تهجين، وقد أعطيت عدّة تعريفات للعولمة على حسب السياق الذي تنتمي إلى إطاره.

يدعو الكاتب إلى دراستها بشكل شامل، واستعمال مناهج البحث كافّة، كعمليّة أوّلاً Process ثم كخطاب Discourse.

إنّ مفهوم العولمة في عصرنا الحالي غائب بشكل واسع عن كثير من سكّان الأرض ـ**المعولَمين**ـ ولنا فيها حكايةٌ عميقة بكتابٍ آخر وإلى عددٍ قادم بإذن اللّٰه.